

تقرير مدقق الحسابات المستقل

١

إلى مساهمي شركة أسمنت عُمان (ش.م.ع.ع)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية لشركة أسمنت عُمان ش.م.ع.ع ("الشركة") والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وكل من بيان الأرباح أو الخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى وبيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ ، وإيضاحات حول البيانات المالية مبينة في الصفحات ٥ إلى ٤٤ ، متضمنة ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا ، أن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، المركز المالي لشركة أسمنت عُمان ش.م.ع.ع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وأدائها المالي ، وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة أكثر في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات" حول تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن الشركة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" وقواعد السلوك المهني والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية إلى جانب المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية للشركة في سلطنة عمان ، هذا وقد إلزمتنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك للمحاسبين المهنيين. ونعتقد أن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني ، هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة المالية الحالية. وتم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل ، وفي تكوين رأينا حولها ، ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى مساهمي شركة أسمنت عُمان (ش.م.ع.ع)

أمر التدقيق الرئيسية (تابع)

مخصص المخزون بطيء الحركة وقطع الغيار المتقدمة
والمخازن والمواد المستهلكة

كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها
أمر التدقيق الرئيسية

أمر التدقيق الرئيسي

تتضمن إجراءات تدقيقنا لتقييم مدى ملائمة تقديرات الإدارة المطبقة في احتساب بنود مخصص المخزون بطيء الحركة وقطع الغيار والمواد المستهلكة ، ما يلي:

- عقد إجتماع مع الإدارة لاستيعاب الإجراءات المتخذة كجزء من إختبار المخزون وتقييم بنود مخصص المخزون بطيء الحركة وقطع الغيار والمواد المستهلكة.
- التحقق من الوجود الفعلي وحالة عينة مختارة عشوائياً من بنود المخزون وقطع الغيار والمواد المستهلكة في نهاية السنة.
- تقييم مدى معقولية تقديرات الإدارة المستخدمة في احتساب بنود مخصص المخزون بطيء الحركة وقطع الغيار والمواد المستهلكة.

يتضمن المخزون في نهاية فترة التقرير المخازن وقطع الغيار والمواد المستهلكة بمبلغ ١٤,٠٢٥,٠٥٣ ريال عماني وهو ما يمثل ٤٨% من إجمالي المخزون. بعد تقدير صافي القيمة القابلة للتحقق للمخزون جزئية تتطلب تقديرات جوهرية ، وبالأخص فيما يتعلق بتقدير مخصص المخزون بطيء الحركة والمتقدم. يتطلب تحديد مخصص قطع الغيار وبنود المخزون بطينة الحركة والمتقدمة أن تستخدم الإدارة بعض الافتراضات. نظراً لأن تحديد هذا المخصص يتضمن استخدام إفتراضات والقيمة الدفترية للمخزون وقطع الغيار والمواد المستهلكة هي بند هام في البيانات المالية ، لذا فقد أعتبرنا ذلك بمثابة أمر تدقيق رئيسي.

أمر آخر

تم تدقيق البيانات المالية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بواسطة مدقي حسابات آخرين والذين أبدوا رأياً غير معتل على البيانات المالية في ١٥ فبراير ٢٠١٨.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة (المجلس) مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير أعضاء الإدارة وتقرير الحوكمة وتقرير مناقشات وتحليلات الإدارة. إن المعلومات الأخرى لا تتضمن البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات حولها.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يتناول المعلومات الأخرى ، ولا نعبر بأي شكل عن تأكيد أو إستنتاج بشأنها.

نتمثل مسؤوليتنا بالنسبة لأعمال تدقيقنا للبيانات المالية في الإطلاع على المعلومات الأخرى وفي سبيل ذلك نقوم بتحديد ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق ، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاءً مادية.

إذا استنتجنا وجود أي أخطاء مادية في المعلومات الأخرى ، فإنه يتعين علينا الإفصاح عن ذلك، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها فيما يتعلق بهذه المعلومات الأخرى. ليس لدينا ما نُفصح عنه في هذا الشأن.

إلى مساهمي شركة أسمنت عُمان (ش.م.ع.ع)

مسؤوليات مجلس الإدارة عن البيانات المالية

إن المجلس مسؤول عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومتطلبات الإفصاح ذات الصلة الواردة في قانون الشركات التجارية لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته ومتطلبات الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال والرقابة الداخلية التي يرى المجلس أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية بصورة خالية من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ.

عند إعداد البيانات المالية ، فإن المجلس مسؤول عن تقييم قدرة الشركة على الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية والإفصاح ، متى كان مناسباً ، عن المسائل المتعلقة بالإستمرارية وإعتماد مبدأ الإستمرارية المحاسبي ، ما لم ينوي المجلس تصفية الشركة أو وقف عملياتها ، أو لا يوجد لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

إن القيمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد ، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الإحتيال أو عن الخطأ ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الإقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية ، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ بالتصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الإحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ حيث يشمل الإحتيال التواطؤ ، التزوير ، الحذف المتعمد ، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بالإطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف ، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

٤

إلى مساهمي شركة أسمنت عُمان (ش.م.ع.ع)

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تابع)

- بتقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
 - باستنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية المحاسبي ، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها ، في حال وجود حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكا جوهرية حول قدرة الشركة على الإستمرار. وفي حال الإستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن ، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية ، أو ، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك ، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالشركة إلى توقف أعمال الشركة على أساس مبدأ الإستمرارية.
 - تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها ، بما في ذلك الإيضاحات ، وفيما إذا كانت البيانات المالية تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- نقوم بالتواصل مع القيمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة ، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.
- كما نقوم بإطلاع المجلس ببيان يظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية ، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسباً.
- من الأمور التي تم التوصل بشأنها مع القيمين على الحوكمة ، نقوم بتحديد هذه الأمور التي كان لها الأثر الأكبر في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية ، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها ، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية ، ان لا يتم الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

في رأينا أن البيانات المالية تتفق من كافة النواحي الجوهرية مع متطلبات الإفصاح ذات الصلة الواردة في قانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته ومتطلبات الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال.

ديلويت أند توش

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) وشركاه ش.م.م

مسقط - سلطنة عمان

٢٤ فبراير ٢٠١٩



وقع بواسطة

أحمد القصابي

شريك